

المركز الجامعي بشار
معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
الملتقى الوطني الأول حول:
المنظومة المصرفية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية
يومي 24 - 25 أفريل 2006

المخطط المحاسبي البنكي كجزء من الإصلاحات المصرفية

د. رحيم حسين أ. بن فرج زوينت

المركز الجامعي برج بوعريريج - الجزائر

المخطط المحاسبي البنكي كجزء من الإصلاحات المصرفية- المحور الأول-

د. رحيم حسين

أ. بن فرج زويينة

المركز الجامعي لبرج بوعريرج

المقدمة:

تعد المصاريف عصب الحياة الاقتصادية و تزداد أهميتها مع التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم و في مختلف المجالات، مما استوجب و بشكل دائم و مستمر تطوير إمكانيات و وسائل عملها لمواكبة هذه التطورات و إيجاد السبل أكثر نجاعة و فعالية و تماشيا مع ذلك شهدت فترة التسعينات إصلاحات جوهرية للنظام المصرفي الجزائري و كانت البداية بصدور قانون النقد و القرض رقم 90-10 الذي حمل تغيرات حقيقية و عميقة، و أعلى نفسا جديدا للمؤسسات المالية، إذ يرى فيه الكثيرون إصلاحا جذريا للنظام المصرفي الجزائري، حيث حددت فيه الوظيفة المصرفية و تم تنظيمها و عالج الكثير من الجوانب و بصورة تفصيلية.

و لعل من ابرز مظاهر هذا الإصلاح إيجاد نظام محاسبي مصرفي خاص انطلاقا من كون النشاط المصرفي يختلف عن باقي الأنشطة سواء من حيث طبيعة المنتج أو من حيث الإطار الذي ينشط فيه.

و هذا ما أقرته الإصلاحات المصرفية الجزائرية بصدور أول مخطط محاسبي مصرفي بتاريخ: 1992/11/17، إذ كانت المصارف قبل هذا التاريخ تعتمد في تسجيلاتها على حسابات فرعية خاصة بما تختلف من مصرف إلى آخر على الرغم من كون المخطط المحاسبي الوطني هو الأساس و المرجعية بسبب التناقضات العديدة التي ميزته إذ به حسابات كثيرة و متعددة لا تتماشى و طبيعة النشاط المصرفي كوجود مثلا حساب 72، حـ 73 و غيرها مما أدى إلى الكثير من النقائص و المشاكل مثل صعوبة قراءة الوثائق الخاصة بكل مصرف، صعوبة في التحليل و التقييم و المراقبة المحاسبية حتى السلطات النقدية و هذا راجع لعدم توحيد محاسبي بين البنوك.

و عليه يمكن القول أن إعداد مخطط محاسبي مصرفي يعد تحولا في البنوك الجزائرية و تغطية لكل المثالب السابقة و الناتجة عن تطبيق المخطط المحاسبي الوطني.

كما يعتبر وسيلة في يد السلطات النقدية التي تمكنها من معرفة مجمل التفاصيل و المعلومات المرتبطة بالعمليات المصرفية و مراقبة الكتلة المتداولة في الساحة الاقتصادية و اتخاذ القرارات الصارمة بناء على وضعيان صحيحة.

و سيتم مناقشة ذلك من خلال النقاط الرئيسية الآتية:

أولا: دراسة المخطط المحاسبي البنكي و أهمية تنظيم و مراقبة المعلومات المصرفية.

ثانيا: نظرة عامة عن المحاسبة المصرفية و اهم أوجه المقارنة بينها و بين المحاسبة العامة.

I - نشوء م م بنكي:

مر القطاع المصرفي بتحولات عميقة تماشيا مع التطورات والإصلاحات الاقتصادية التي تمت في 1989 م، حيث رأت السلطات النقدية ضرورة تبني وسائل وتقنيات إعلامية ومراقبة أكثر فعالية.

فمن ضمن منتجات الإصلاحات المصرفية إعداد أول مخطط محاسبي بنكي لتغطية كل النقائص وتجاوز العقبات كما تم الإشارة إليه سابقا فقد صدر م م بنكي وفقا للنظام 08/92 الصادر بتاريخ 17/11/1992 والذي شرع في تطبيقه ابتداء من 01/01/1993 في البنوك الجزائرية حيث أشتمل على تسعة مجموعات محاسبية تتماشى وطبيعة النشاط المصرفي بالشكل التالي:

المجموعة الأولى: عمليات الخزينة ما بين البنوك والتي تتضمن حسابات المجموعة الثانية و جوهرها النقود.

المجموعة الثانية: العمليات مع الزبائن بما أن الوظيفة الأساسية للبنوك هي الوساطة المالية أي جمع الودائع وإعادة توزيعها على شكل قروض. فإن للبنك نوعان من المتعاملين: مودعون ومقترضون لذلك كان لابد في وجود مجموعة محاسبة تتعلق بالعمليات المحرات بين البنك و عملائه من الناحيتين، و من هنا جاءت ضرورة وجود المجموعة رقم 2 و كما سبق ذكره نتجت عنها المجموعة الأولى.

المجموعة الثالثة: العمليات على الأوراق المالية و السندات و حسابات التسوية لتطور نشاط البنوك و تعاملها في السوق المالية، وجاءت

نتيجة

II- التنظيم المحاسبي وأهمية مراقبة وتنظيم المعلومات البنكية:

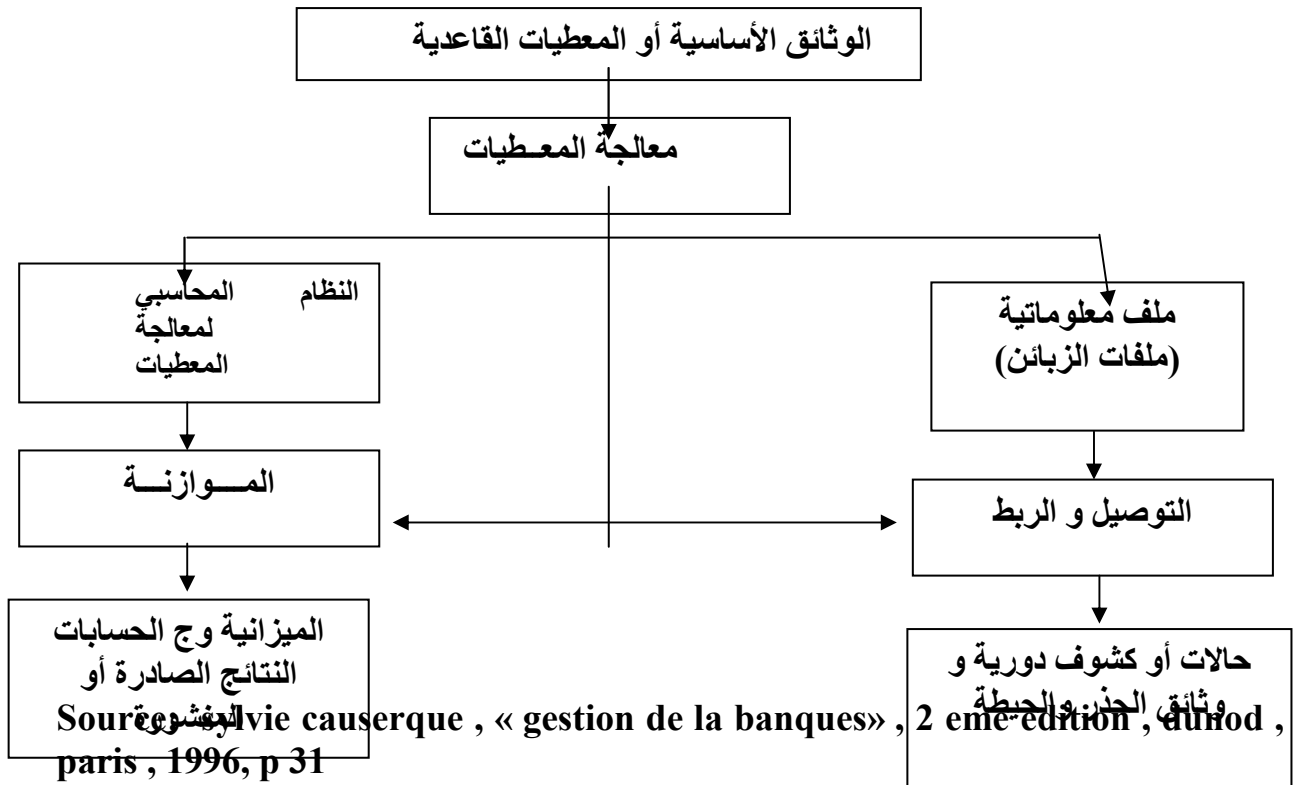
1-II التنظيم المحاسبي: جاء الإصلاح المحاسبي للبنوك بتغيرات جوهرية مست كافة جوانب التسيير في البنوك، اذ تشتمل المحاسبة البنكية على نظامين هما:

➤ النظام الداخلي: والذي يتعلق بمخطط الحسابات و بطاقات المعلومات والإثباتات وإجراءات المسك... الخ

➤ النظام الخارجي: والذي ينظم وينسق بين مكونتين أساسيتين هما:

- الحسابات السنوية المنشورة وفقا للتعليمات القانونية
 - الوثائق الدورية المعروفة: الميزانية، خارج الميزانية، جدول حسابات النتائج.
- والشكل الآتي يلخص أهم خطوات المعالجة المحاسبية.

الشكل 1: خطوات المعالجة المحاسبية في البنوك



II-2- أهمية مراقبة و تنظيم المعلومات المحاسبية البنكية:

يترجم اهتمام العمومية والمالية بالبنوك عن طريق تعدد الوثائق و الحالات الدورية المطلوبة ووثائق النسب و المعدلات والكشوف

المرسلة بصفة دورية لتلك السلطات المراقبة والوصية وتبرز المعالجة الدقيقة للمعلومات البنكية لأسباب كثيرة وعديدة نوجزها في:

- مسؤولية البنوك عن موقع رؤوس الأموال الموضوعة من طرف الزبائن أي الودائع المستلمة و ضمان توظيفها في المجالات الأكثر مردود دية.

- المشاركة في خلق النقود بتوزيع الشيكات بالإضافة الى القروض المقبولة للزبائن.

- الاحتكار شبه الكلي للبنوك لعمليات التحويل مع تسيير الحسابات بالعملة الصعبة وحسابات غير المقيمين، و كلها معطيات و بيانات مشروطة و ضرورية لإعداد ميزان المدفوعات.

إذن لتصل السلطات الوصية لنتائج ومعلومات أقرب منها لتكون للحقيقة أو الواقع وكذلك قيامها بوظائفها من ملاحظة ومراقبة وتحكم على أكمل وجه لا بد ان تكون المعلومات المحاسبية المستخرجة من الوثائق الدورية أهم المعطيات و أهم مرجع لاتخاذ القرارات، لذلك لا بد من من تنظيمها واحترام القواعد القانونية بشأنها.

ثانيا : الخاسبة البنكية و أهم أوجه المقارنة بالخاسبة العامة

1- ماهية وخصائص المحاسبة البنكية:

1-1- تعريف المحاسبة البنكية:

المحاسبة بصفة عامة هي تقنية وعلم يشمل مجموعة من المبادئ والأسس تستعمل لتحليل وضبط العمليات المالية وهي وسيلة لمعرفة نتيجة أعمال المنشأة أو المؤسسة، اعتمادا على مستندات مبررة لها.

وتهدف المحاسبة الى جمع وتقييم وتقييد واحتساب وتنظيم الحركات المعبر عنها بتقييم نقدي.

ونظرا لمميزات العمليات المصرفية والطابع الخاص بها وتميز البنك بكثرة تعاملاته وتعدد عملياته استدعى الأمر وجود محاسبة خاصة تسمى "المحاسبة المصرفية" إذ حددت الغاية الأساسية منها تجسيد العمليات المصرفية أو البنكية في قيود المحاسبة و أوضاع مالية دورية، استنادا لنظرية القيد المزدوج والحصول على المعلومات المالية والمحاسبية الصغيرة عن تنفيذ السياسات الموضوعة لمختلف مجالات الفعالة المصرفية والنظم المحاسبية تعني بالدرجة الأولى بتسجيل حركة الأموال الداخلة والخارجة من البنك.

1-2- الخصائص و القواعد العامة للمحاسبة البنكية:

أ - الخصائص: بالمقارنة بمحاسبة المؤسسات التجارية أو الصناعية نجد للمحاسبة البنكية خصائص متميزة نذكر منها:

- خضوع البنوك لوجهة نظر حاسبية الى تشريع أو قوانين موضوعة من طرف اللجنة المصرفية.
- سيطرة نظام الحسابات و التسيير الإداري على نمط إدارة المؤسسة البنكية
- التنوع وكثرة العدد للكتابات والقيود اليومية.
- الاتصالات من المراكز والوحدات لغرض إتمام العمليات الكثيرة جدا وتعقد شبكة المفاوضات مع تركز المحاسبة في الإدارة العامة.
- العناصر النقدية قروض وحسابات الزبائن مرجحة أو مقربة من الميزانيات البنكية.
- أهمية العمليات خارج الميزانية التي تغطي ليس فقط عمليات الالتزامات العديدة بل العمليات بالعملة الصعبة والأدوات المالية لأجر أيضا.
- الأعمال المحاسبية و الادارية متمركزة خاصة في الإقفال والتوقيف الدوري للحسابات وتوريد الوثائق الشاملة للهيئات الوصية.
- البنوك كباقي المؤسسات هي خاضعة بطبيعة الحال لقواعد الاقتصاد الجزئي ونظامها التسييري متشابك ومتداخل في النظام المحاسبي مما ساعد على المساهمة في ترشيد القرارات.

ب- القواعد العامة و الخاصة للمحاسبة البنكية:

حسب النظام 09/92 يجب على المحاسب إتباع القواعد التالية:

- بشر الحسابات السنوية في كلمن الميزانية، وثيقة خارج الميزانية، ج حسابات النتائج و الملاحق.
- إعطاء صورة حقيقة و مطابقة للأصل لكافة المعلومات المحاسبية.
- احترام المبادئ المحاسبية العامة و قواعد التقييم الخاصة و المنصوص عليها في الأنظمة دوما، ولا يجب الخروج عنها إلا في و ضعيات استثنائية.
- أخذ بنود الأصول و الخصوم بقيتها الصافية الاهتلاكات و المؤونات.
- يجب ربط الفوائد و العمولات الجارية مع بنود الأصول و الخصوم الخاصة بها.
- تسجيل الإيرادات بدون الرسوم (HT) بينما تسجل المصاريف متضمنة كافة الرسوم (TTC).
- يجب أن تشتمل الملاحق على كافة التفاصيل التي تمكن في تحديد الأفضل لكل وضعية مالية مع الإشارة لأي تغير أن وجده و التنبيه لطرق التقييم و التبرير في أي تغير موجود في طرق التقييم.

II الوثائق المحاسبية:

تتوفر البنوك على وثيقتين رئيسيتين تلخص مجمل الأعمال المحاسبة البنكية:

1. الوضعية و تشمل: الميزانية، وثيقة خارج الميزانية.
 2. جدول حسابات النتائج.
- بالإضافة إلى ذلك، تحضر البنوك جداول ملحق للوثائق الأساسية و تعتبر تكميلية لها و مفصلة لمختلف البنود.

II-1 الوضعية:

II-1-1 الميزانية: ميزانية البنك كغيرها في الميزانيات في المؤسسات التجارية و الصناعية و تترجم القروض والديون أو الموارد و

الاستخدامات. و هي صورة لوضعية البنك في وقت معين، و تعد بشكل دوري.

الأصول: و تشمل المجموعات الأربعة الأولى هي الحسابات المنشورة في المخطط المحاسبي البنكي و بنودها مرتبة بالشكل التالي:

البند الأول: الصندوق، البنك المركزي، مركز الصكوك البريدية.

البند الثاني: السندات الحكومية و القيم المماثلة.

البند الثالث: الديون على المؤسسات المالية.

البند الرابع: ديون على الزبائن.

البند الخامس: سندات و أوراق مالية أخرى ذات عائد ثابت.

البند السادس: أسهم و أوراق مالية أخرى ذات عائد متغير.

البند السابع: مساهمات مساهمات و نشاطات المحفظة.

البند الثامن: الحصص في المؤسسات المرتبطة.

البند التاسع: قرض الائجار و العمليات مماثلة.

البند العاشر: الائجار العادي.

البند الحادي عشر: الأصول المعنوية.

البند الثاني عشر: الأصول المادية.

البند الثالث عشر: أسهم أخرى.

البند الرابع عشر: رأس المال المسجل الغير مدفوع.

البند الخامس عشر: أصول أخرى.

البند السادس عشر: حسابات التسوية.

الخصوم: تعتبر مختلف بنود الخصوم بمثابة ثروة أو موارد لبنك تجاري، وتتكون من أربعة مجموعات هي:

الأولى والثانية والثالثة والخامسة وبنودها مرتبة كالاتي:

البند الأول: البنك المركزي، مركز الصكوك البريدية.

البند الثاني: الديون تجاه المؤسسات المالية.

البند الثالث: حسابات دائنة للزبائن.

البند الرابع: ديون ممثلة بورقة مالية.

البند الخامس: خصوم أخرى.

البند السادس: حسابات التسوية.

البند السابع: مؤونات لتغطية المخاطر والمصاريف.

البند الثامن: مؤونات قانونية.

البند التاسع: أموال لتغطية المخاطر البنكية العامة.

البند العاشر: اعتمادات الاستثمار.

البند الحادي عشر: ديون مشروطة.

البند الثاني عشر: رأس المال الاجتماعي أو المكتتب.

البند الثالث عشر: علاوات مرتبطة برأس المال.

البند الرابع عشر: الاحتياطيات.

البند الخامس عشر: فارق إعادة التقييم.

البند السادس عشر: الترحيل.

البند السابع عشر: نتيجة السنة المالية.

II-1-2 خارج الميزانية:

كما نعرف أن الميزانية تهتم إلا بالحاضر والماضي أي بما هو أكيد وحقق فعلا. فبالموازاة مع ذلك تعمل البنوك في القروض والالتزامات المستقبلية المحتملة وهذا ما نجده مسجلا في وثيقة خارج الميزانية وهي الوثيقة التي تميز البنوك عن المؤسسات الصناعية والتجارية أي على البنوك مسك محاسبة الالتزامات وتتكون وثيقة خارج الميزانية من جانبين مختلفين: جانب يمثل الالتزامات المعطاة وجانب آخر يمثل الالتزامات المسلمة، كما لا ينتج عنها أي تدفق نقدي.

التزامات معطاة

أ- التزامات التمويل: نصف عنها: - التزامات التمويل لفائدة المؤسسات المالية

- التزامات التمويل لفائدة الزبائن

ب- التزامات الضمان: نصف فيها أيضا: - التزامات ضمان أمن للمؤسسات المالية

- التزامات ضمان أمن للزبائن

ج- التزامات أخرى ممنوحة:

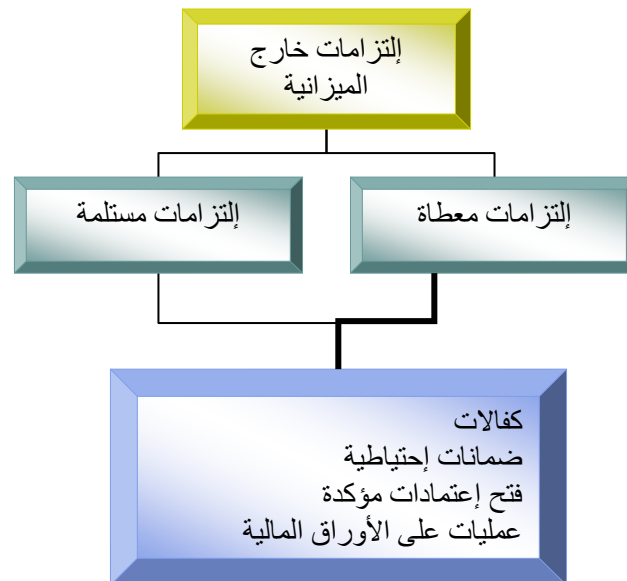
الالتزامات المستلمة: وتشمل:

أ- التزامات تمويل وهنا نحصل عليها في المؤسسات المالية فقط

ب- التزامات الضمان وتتمثل في المحصل عليها من المؤسسات المالية.

ج- التزامات أخرى محصل عليها.

ويمكن تلخيص وثيقة خارج الميزانية في الشكل التالي:



II-1-3 استعمال وثيقة الوضعية في تقييم الأداء

لتحليل وضعية البنك لا بد من عرض وتحليل وتفسير القوائم المالية، ويعتمد في ذلك على الميزانية باعتبارها صورة مالية للمؤسسة

في وقت محدد، وبما أنها مصدر للمعلومات اللازمة لمساعدة الإدارة العليا للبنك، ولمتابعة تطور الأداء لابد من القراءة الجيدة لها

وتحليل وفهم النسب المالية والمحاسبية، ومن ثم تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في القوائم المحاسبية من جهة، والوصول للوضعية الاقتصادية والمالية للبنك محل التحليل من جهة أخرى، ومن الأهداف الرئيسية لتحليل الميزانية وخارج الميزانية هي:

➤ معرفة التوازن المالي لاسيما معرفة الموارد طويلة الأجل لتمويل الاستخدامات باعتبارها أكثر استقرارا.

➤ الملاءة أي قدرة البنك على مواجهة التزاماته التي وصلت للاستحقاق.

أ. تحليل النشاط والتوازن المالي

يلاحظ أن معظم النشاط البنكي يكون مع الزبائن لأنه تتحقق أعلى نسبة في هذه المجموعة، بالإضافة إلى الصفقات في سوق مابين البنوك والعمليات على الأوراق المالية وتأني في المرتبة الأخيرة العمليات التي تركز على الأصول الثابتة. لذلك نعتمد في تحليل النشاط على العمليات مع الزبائن والعمليات في السوق المالية.

* العمليات مع الزبائن: حيث يكون موضوع التعامل هو القروض والودائع وتعتبر العمليات مع الزبائن بندا مستقرا ودائما في ميزانية البنك ويستعمل كآلي:

- القروض: يتم توزيع القروض حسب الاستحقاق وذلك بتقسيمها إلى طويلة، متوسطة وقصيرة الأجل، ويهتم أيضا بمعرفة تطور القروض المشكوك فيها، وتحليلنا وجمعنا لجانب القروض نستطيع معرفة حجم تعامل البنك مع الزبائن.

- الودائع: عادة ما يتم فحص وتصنيف الودائع إلى ودائع تحت الطلب التي تعتبر غير مربحة بالنسبة للبنك وودائع ادخار مربحة بالنسبة له.

إذن بتحليل مجموعة العمليات مع الزبائن نستطيع معرفة النشاط الأساسي والمألوف للبنوك ومنه بمقارنة حجم هذه العمليات مع العمليات الأخرى نحكم على تخصص البنك من خلال الحجم الأكبر وبمقارنة عدة سنوات متتالية نستطيع معرفة تطور النشاط الأساسي للبنوك

* عمليات في السوق: فبتحليلها نستطيع معرفة تطور البنك في مجال الأوراق المالية وما هي الإيرادات العائدة له وتصنيفها حسب نوع التعامل.

- نفس التحليل يتم على وثيقة خارج الميزانية باعتبارها تمثل أربع أو خمس مرات مجموع الميزانية.

توازن البنوك: لمعرفة توازن البنك نقوم بمقابلة كل طرف في الأصول (استخدامات) مع الطرف المقابل له في جانب الخصوم (الموارد)، فإذا كان الفرق بين الموارد والاستخدامات سالبا فهذا يعني حاجة البنك للتمويل، أما إذا كان موجبا فهذا يعني وجود فائض، وستخدم في تمويل عمليات أخرى.

والآن نذكر بعض النسب الممكن استعمالها في تحليل نشاط البنك:

1- توزيع القروض: عمليات مع الزبائن (أصول) / مج الميزانية.

2- تجميع الودائع: عمليات مع الزبائن (خصوم) / مج الميزانية.

وللتحليل أكثر نستعمل نوع القروض المراد قياسه، مثلا لمعرفة حجم تعامل البنك في القروض التجارية، القروض التجارية/مج العمليات مع الزبائن (الأصول) وللتدقيق أكثر نستعمل مثلا الحسابات العادية المدنية/مجموع العمليات مع الزبائن (أصول) كذلك نوع الودائع مثلا: حسابات الادخار ذات النظام الخاص و الديون الأخرى تحت الطلب/مجموع العمليات، وتمكن من فحص الودائع مثلا: حسابات الادخار ذات النظام الخاص والديون الأخرى تحت الطلب/مجموع العمليات مع الزبائن (جانب الخصوم)، أي نقسم نوع الودائع المراد من معرفة نسبتها إلى مجموع العمليات.

● لمعرفة أداء البنك في نوع آخر مثلا الأوراق المالية، نقسم بنود هذا النشاط على مجموع الميزانية ونقارنها بنسب الأنشطة الأخرى.

ب. المخاطر البنكية: نركز تحليلنا للمخاطر البنكية على مجمل ما اتفق عليه المحللون والمتمثلة في:

1. مخاطر القرض: وهو النوع الملازم للنشاط البنكي على اعتبار أن النشاط الأساسي للبنك هو الوساطة المالية، وأي تأخير عن تسديد مهما كان بسيطاً يضر بالبنك لأنه يعمل بأموال مقترضة وعليه مواجهة تواريخ استحقاقها، كما عليه تحقيق توازن الخزينة وتصنف مخاطر القرض إلى ثلاثة أنواع: مخاطر فردية، مخاطر قطاعية، مخاطر عامة.

وتتوقف مخاطر القرض على طبيعته ومدته، إذ تعتبر القروض طويلة ومتوسطة الأجل، ذات مخاطر أكبر مقارنة بالقروض قصيرة الأجل. أي نستطيع التحليل بنسبة القروض المعرضة للمخاطر على إجمالي القروض الممنوحة، وكيفية تصرف البنك في موجهتها والتخفيف منها.

2. مخاطر السيولة: وهي عدم قدرة البنك على مواجهة المستحقات الفورية أي المسحوبات التي وصلت للاستحقاق تفوق ما هو متاح من السيولة.

فالبنك الذي يتوفر على الودائع الجارية الادخارية بنسبة كبيرة يكون أقل عرضة للاحتياجات المالية وبالتالي لمخاطر السيولة.

ويستعمل لمراقبة السيولة أو مراقبة خطر عدم السيولة كما يلي:

أصول سائلة (أو سيولة محققة في أجل قصير جدا، شهر عموما) / خصوم مستحقة (تحت الطلب أو قصير جدا) ويجب أن تكون هذه النسبة $< 100\%$ حيث يجب حسابها وبشكل دوري للملاحظة والرقابة (شهر، 3 أشهر)؟

وأزمة السيولة تترجم بغياب الشيء الذي يقوم عليه العمل البنكي وهو الثقة. لذلك لا بد من الحذر والمراقبة الدورية والمستمرة للسيولة.

3. خطر عدم الملاءة: يعتبر أهم خطر تتعرض له هيئة مالية لأنه يضع وجودها واستمرارها في خطر وهو بمثابة مؤشر على سوء التسيير. وتستعمل الأموال الخاصة كدرع واقى ضد هذا الخطر وينصب التحليل هنا على هذا البند، ولذلك فالبنوك مطالبة وبشكل مستمر بتقرير الملاءة وهذا ما نصت عليه التعليم رقم 94/74 الصادرة عن البنك المركزي في تاريخ 1994/11/29 ويشمل تقرير الملاءة نسبة الملاءة (كوك) وتحسب بالشكل التالي:

رأس المال المملوك (الصافي) / المخاطر المرجحة واشترط أن تكون $< 8\%$ وحددت التعليم 94/74 مكونات كل في البسط ومقام النسبة السابقة وتعتمد بالدرجة الأولى على الأموال الخاصة الواقعة أسفل الميزانية أما المخاطر فتشمل كل التزامات (ديون) الميزانية وخارج الميزانية.

بالإضافة لهذه المخاطر المهمة هناك خطر المعدل وخطر التخويل. وعلى البنك ولتغطية الخطر وجود حد أدنى في رأس المال كذلك وجود النسبة القانونية وهي نسبة الملاءة القانونية التي طالبت بها اللجنة المصرفية.

II-2 جدول حسابات النتائج:

يشمل المجموعتين السادسة والسابعة، ويعض بذلك قائمة الإيرادات والمصاريف، والتي من خلالها نستخرج مختلف النتائج

II-2-1 المصاريف:

أ. مصاريف الاستغلال المصرفي وتتكون بدورها من:

الفوائد والمصاريف المماثلة بما فيها العمولات التي تأخذ طابع الفوائد، والفوائد على الديون الممثلة بورقة مالية.

- مصاريف على عمليات القرض الإيجار وعمليات مماثلة والتي مصدرها البند التاسع من الأصول.
- مصاريف على عمليات الإيجار العادي.
- العمولات.
- مصاريف أخرى للاستغلال المصرفي.

ب. المصاريف العادية أو مصاريف الاستغلال العام وتشمل:

- مصاريف عامة
- مخصصات المؤونات والخسائر على المستحقات غير القابلة للاسترداد
- مخصصات الامتلاك والمؤونات على الأموال الثابتة

ج. مصاريف استثنائية والتي تحدث بصفة استثنائية وغير مرتبطة بالنشاط الجاري للبنك مثلا الإعانات الممنوحة، نقص قيمة الأصول المتنازل عنها.

د. ضرائب على الأرباح.

هـ) ربح السنة المالية (الإيرادات < قيمة المصاريف)

II-2-2 الإيرادات:

أ- إيرادات الاستغلال المصرفي وتشمل:

- * فوائد وإيرادات مماثلة بما فيها العمولات التي تأخذ طابع الفوائد كذلك الفوائد على الحسابات، القروض، السنوات...
- * إيرادات من عمليات القرض الإيجار والعمليات المماثلة.
- * إيرادات من عمليات الإيجار العادي
- * إيرادات الأوراق المالية ذات العائد المتغير.
- * العمولات
- * إيرادات أخرى للاستغلال المصرفي.

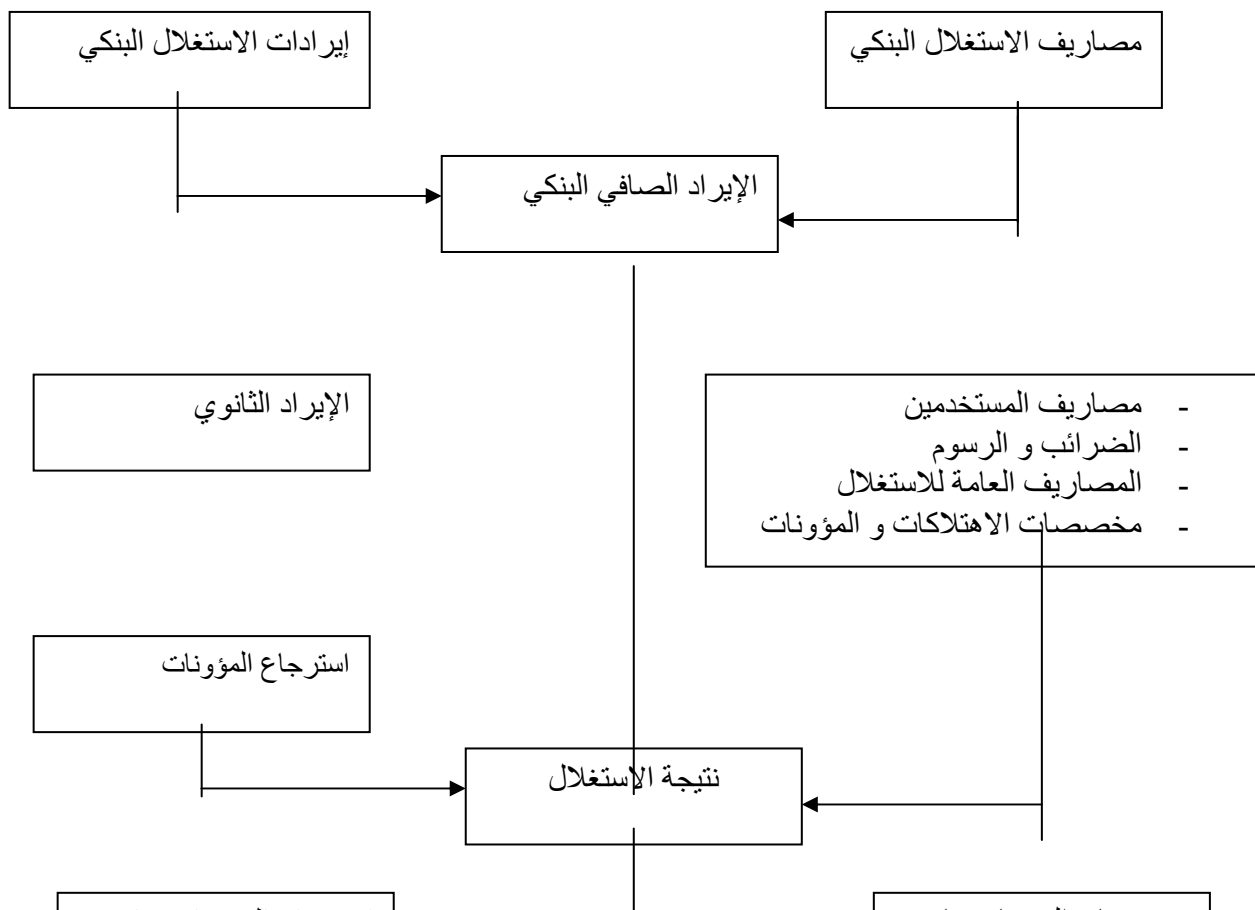
ب- إيرادات مختلفة وهي الإيرادات المتأتية من النشاطات غير المصرفية مثل: خدمات الإعلام الآلي، إشهار، دعاية، إرجاع المؤونات.

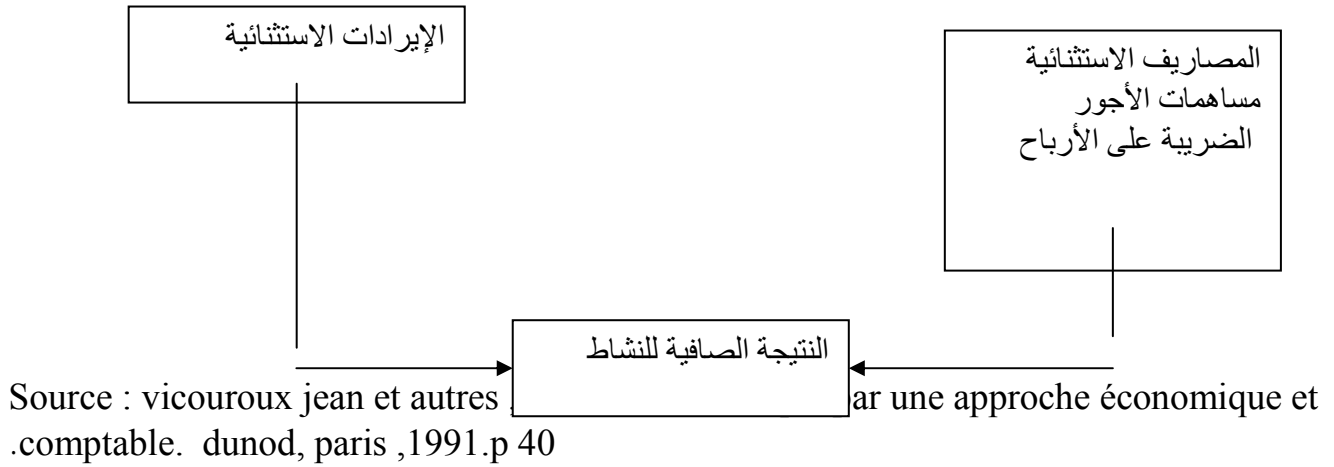
ج- إيرادات استثنائية تجمع بطريقة استثنائية والتي تخص النشاط الجاري للبنك.

د- خسارة السنة المالية: عجز أي زيادة المصاريف على الإيرادات.

يمكن تلخيص مختلف البنود حسابات النتائج في الشكل التالي:

الشكل 2 : حسابات النتائج في البنوك التجارية:





II-2-3 تحليل جدول حسابات النتائج: من الضروري تحقيق نتائج إيجابية للحصول على توازن مالي، لذلك لابد من تحليل المردودية و إيجاد حد أدنى لها أكثر إجباري و ضروري لأية مؤسسة مالية ضمانا للمحافظة على هيكلية وصلاية التركيبة المالية و ينتج عنه تطور أو زيادة الأموال الخاصة لمواجهة مختلف المصاعب المخاطر.

كما يعتبر تحقيق عائد بمثابة مؤشر جيد لاستثمار نشاط البنك كما تقاس المردودية النهائية لهياة فرض بالنتائج الصافية المحققة فجدول حسابات النتائج يعتبر أهم مرجع لتحديد الأرصدة الوسيطة للتسيير من جهة واستخراج النسب التي تساعد على هيكلية الاستغلال للبنك من جهة أخرى.

1- الأرصدة الوسيطة: وتتكون من:

أ - **الإيراد الصافي البنكي:** وهو الفرق بين الإيرادات ومصاريف الاستغلال المصرفي أي: إيرادات الاستغلال البنكي - مصاريف الاستغلال المصرفي = الإيراد الصافي وهو الأكثر استعمالا في التحليل، و يسمح بتحديد قدرة البنك على جمع وتحقيق إيرادات لتغطية المصاريف.

إذ يجمع الإيراد الصافي ثلاثة فروق مختلفة هي:

❖ الفرق أو هامش الفوائد وهو الفرق بين الفوائد المحصلة لقاء القروض و الفوائد المدفوعة لقاء الديون: الفوائد المحصلة من العملاء - الفوائد المدفوعة من طرف البنك.

❖ الفرق بين فائض القيمة و نقص القيمة الحاصل من العمليات في السوق المالية على السندات و الأدوات المالية الأخرى. (إيرادات مختلفة - مصاريف مختلفة).

❖ العمولات المحصلة.

يمكن توزيع الإيرادات على مختلف العمليات البنكية و معرفة ما هي العمليات الأكثر مردودية أو ربحية و المقارنة من سنة لأخرى، و من أوجه استعمال الإيراد الصافي البنكي ما يلي:

- المعامل الصافي للاستغلال = مصاريف التسيير + مخصصات الإهلاك/الإيراد الصافي البنكي.
- معامل الاستغلال = مصاريف عامة / إيراد الصافي البنكي.
- إنتاجية العامل = الإيراد الصافي/عدد العمال أما الإنتاجية = مصاريف الاستغلال / الإيراد.

ب- النتيجة الإجمالية للاستغلال: تتحصل على هذا الرصيد انطلاقاً من الناتج الصافي مع الأخذ بعين الاعتبار الإيرادات و المصاريف الأخرى للاستغلال و تحسب النتيجة:

الناتج الصافي البنكي + إيرادات مختلفة - (مصاريف عامة + مركز الإهلاكات ومؤونات للأصول مادية ومعنوية) = النتيجة الإجمالية.

ج- النتيجة الصافية: تتحصل عليها انطلاقاً من النتيجة السابقة مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر بالإضافة إلى:

+/- المخصصات الصافية للمؤونات المكونة وتحسب من الفرق بين "مخصصات المؤونات للخسائر على قروض غير مسترجعة"، و"استرجاع مؤونات واسترجاع القروض المدومة"

+/- النتيجة الصافية الاستثنائية وهي الفرق بين الإيرادات والمصاريف الاستثنائية.

- الضرائب على الأرباح.

- ونحصل في الأخير على النتيجة الصافية وترجم بالعائد الأخير للبنك وتستعمل بكثرة في التحليل، نذكر أهم النسب المستعملة :

- الربح الصافي/رأس المال الخاص وتهم المساهمين لأنها تعني مردودية المال المستثمر.

- الربح الصافي/مجموع الميزانية وترجم مردودية كل الأموال المستعملة

وللتفصيل فيها: الربح الصافي /الأموال و الربح الصافي /خصوم.....الخ.

2- ونستطيع تلخيص أهم النسب المستعملة في تحليل وتقييم البنك في:

2-1- المعامل الصافي للاستغلال: ويشير إلى حصة الثروة المنتجة من طرف الهيئة، والتي استهلكت من مصاريف بنكية، وذلك لضمان تغطية المخاطر. ويختلف مستوى هذا المعامل حسب طبيعة الهيئة البنكية ويحسب كمايلي:

مصاريف عامة + إهلاكات/الإيرادات الإجمالية للاستغلال.

2-2 قدرة المخصصات على تغطية خطر القرض: تقيس نسبة المردودية الخام أو الاجمالية للبنك المخصصة لتغطية خطر القرض وتحسب بالشكل التالي:

(خسائر صافية على قروض غير مسترجعة + المخصصات الصافية للمؤونات من أجل مخاطر القروض المشكوك فيها - فوائد القروض المشكوك فيها) / النتيجة الإجمالية للاستغلال.

2-3 معامل العائد : وترجم عائد مجموع الأصول، ويلغي عناصر خارج الميزانية :

معامل العائد ROA = النتيجة الصافية / مجموع الميزانية

2-4 مردودية الأصول : ويقيس هذا المؤشر مردودية الأصول المستغلة ويحسب بـ :

الإيراد الصافي البنكي / مجموع الميزانية.

كما يمكن استعمال الإيراد الإجمالي في هذه النسبة لأنه يعتبر أكثر شمولية ودقة.

2-5 النتيجة الصافية / الأموال الخاصة وتم الإشارة إليها، وتسمى بالمردودية المالية وتهم أكثر المساهمين

III- أهم أوجه المقارنة بين المحاسبة البنكية و المحاسبة العامة :

تتعلق الفروق الأساسية بين المحاسبتين في الشكل بينما القواعد العامة هي واحدة في كلتا المحاسبتين فبعد فحص الهيكل المحاسبي للمحاسبة البنكية لوحظ أنها ذات هيكل ثلاثية أي 3 وثائق أساسية وواجبة النشر هي: الميزانية و جدول حسابات النتائج كما سبق و أن رأينا بنما المحاسبة العامة هي ذات هيكل ثنائية أي وثيقتين رئيسيتين هما: الميزانية، جدول حسابات النتائج فقط و عليه سنتطرق للفروق من خلال:

1. الوثائق المحاسبية:

- أ - **الميزانية:** أهم الفروق التي يمكن ملاحظتها بين الميزانية البنكية و ميزانية مؤسسة عادية هي:
- في الميزانية البنكية نجد أن المركز الحيوية هي قروض الزبائن و الودائع، الإذخارات بينما في الميزانية العادية نجد الأصول الثابتة، المخزونات الاستثمارات إذن ترتيب المراكز في المحاسبة البنكية حسب المدة و هو المعاكس لما هو عليه في المؤسسة العادية ففي ميزانية البنك الأهمية الأولى هي السيولة ويتم ترتيب أصولها حسب تناقص السيولة والخصوم حسب تناقص درجة الاستحقاق ومنه إذن ميزانية البنك لها هيكل معاكسة لميزانية مؤسسة عادية.
 - ب) **جدول حسابات النتائج:** بسبب نوعية الوظيفة البنكية واختلافها عن باقي الوظائف وكذلك اختلاف المادة الأولية المعالجة وهي النقود، لهذا نجد أن حسابات النتائج في البنك مختلفة عن مثيلاتها في مؤسسة عادية ونذكر أهم الاختلافات في:
 - وجود هامش وسيط فوائد محصلة - مصاريف وفوائد مسددة في حين لا يوجد في مؤسسة عادية.
 - الجانب المرجح لمركز المؤونات وتكوينها مرتبط على الأخص بخطر القرض في حين لا يوجد هذا النوع من المؤونات في مؤسسة عادية. - ج) - **خارج الميزانية:** هي وثيقة أساسية تتميز بها المحاسبة البنكية عن غيرها من المحاسبات، حيث تعتبر دراسة تركيبها ذات أهمية كبرى لتطبيق قواعد الحذر التي ينص عنها بنك الجزائر وهي بدون وجود تدفق نقدي حيث أن الالتزام في خارج الميزانية يمثل وعدا بالتمويل أو بالضمان بدون تسديد أو استلام للنقود.

2- **مجموعات الحسابات** تتميز المحاسبة البنكية بكثرة الحسابات وتعددتها وتختلف أسماؤها عن أسماء الحسابات في المحاسبة العامة، والمجموعات المحاسبية البنكية كما سبق و أن عرفنا مقسمة كالآتي:

رقم المجموعة	إسم المجموعة	موقع المجموعة
الأولى	عمليات مع الخزينة ما بين البنوك	الميزانية: الأصول أو الخصوم
الثانية	عمليات مع الزبائن	الميزانية: الأصول أو الخصوم
الثالثة	عمليات على أوراق مالية و حسابات التسوية	الميزانية: الأصول أو الخصوم
الرابعة	القيم الثابتة	الميزانية: الأصول
الخامسة	الأموال الخاصة والمؤونات	الميزانية: الخصوم
السادسة	حسابات المصاريف	جدول حسابات النتائج
السابعة	حسابات الإيرادات	جدول حسابات النتائج
الثامنة	النتائج	جدول حسابات النتائج
التاسعة	التزامات خارج الميزانية	وثيقة خارج الميزانية

في الجدول السابق نجد أن المجموعات الثلاثة الأولى مقسمة بين جانبي الميزانية (الأصول والخصوم) وهذا ما لا نجد في ميزانية المؤسسة العادية

3) التسجيل المحاسبي: يتم التسجيل أو التقييد المحاسبي بنفس المبدأ المعروف، حيث تزداد وتنخفض الأصول والخصوم أو المصاريف والإيرادات بنفس الطريقة التي تتغير بها في المحاسبة العامة، كما يجب مستند التسجيلات المحاسبية تعريف الحسابات المستعملة وطبيعتها (أصول، خصوم، مصاريف، إيرادات).

الخلاصة :

من دراستنا السابقة يتضح لنا أنه كان من الضروري تبني مخطط محاسبي بنكي يحمل مختلف البنود الخاصة بالنشاط المصرفي، فبتحليلنا السابق لمسنا اختلافات جوهرية بين المخطط البنكي والمخطط الوطني المعمول به سابقا. حيث كانت البنوك الجزائرية بحاجة لهذا المخطط وذلك للتوحيد المحاسبي بين البنوك وتخطي صعوبات ونقائص تطبيق المخطط المحاسبي الوطني. فنظرا للمكانة الرئيسية للمؤسسة البنكية في الاقتصاد الوطني فهي تهم أطراف عديدة مثل اللجنة المصرفية، الضرائب، هيئات حكومية من أجل الإحصاء... الخ.

لذلك كان لابد من وضع معايير قانونية للوثائق المحاسبية البنكية باعتبارها المرجع الأساسي لأي تحليل حتى تكون الصورة الحقيقية التي تمكن من اتخاذ القرارات الصحيحة، وأيضا التقييم الفعلي والصحيح للبنك. حيث ترتبط مصداقية تقييم الأداء بمصداقية وحقيقة الوثائق المحاسبية، ودراسة أي بنك تتوقف نتائجها على مدى مصداقية المعلومات المتوفرة.

في الأخير نستطيع القول بأن المخطط المحاسبي البنكي كان خطوة إصلاحية في المنظومة المصرفية الجزائرية، ولابد أن تبقى المحاسبة المصرفية محط اهتمام، ودراسة، وتطوير، باعتبارها جانب مهم و ألا يقف المخطط المحاسبي المصرفي عند صورته التي صدر بها في 1992/11/17.

المراجع

I الكتب :

* بالعربية :

- 1- محمد صالح الحناوي وعبد الفتاح عبد السلام، " المؤسسات المصرفية "، 1998.
- 2- عبد العال حماد طارق، " تقييم أداء البنوك التجارية : تحليل العائد والمخاطرة "، 1999.
- 3- محمد هنيدي وآخرون، " محاسبة وإدارة البنوك التجارية "، شركة أرسبك للنشر، الطبعة الأولى، 1983.
- 4- كمال قنبزية، " محاسبة المنشآت المالية "، جامعة دمشق، 76/75.

بالفرنسية

5. Vigouroux jean Claude et autres, " découvrir la banque par une approche économique et comptable" dunod, Paris, 1991
6. Bernheim Yves et autres, "Traité de comptabilité bancaire- Doctrine et pratique", la revue banque éditeur, Paris, 1993.
7. Rouach Michel et Naulleau Gérard "Le contrôle de gestion bancaire et financier", 2ème édition, la revue banque éditeur, paris, 1998.
8. Gelain jean marie, "la comptabilité bancaire ", la revue banque éditeur, paris, 1992.
9. Bussac francoise et autres, "le bilan d une banque –ou comment comprendre les états financiers bancaire", banque éditeur, paris, novembre 2000.
10. Caudamine gay et m jean, "banque et marches financiers", economica, paris, 1998.
11. Darmon jacques, "stratégies bancaire et gestion de bilan ", economica, paris, 1998.

الدوريات والقوانين :

- كريم النشا شبي وآخرون، "دراسة صندوق النقد الدولي في الجزائر"، دراسة خاصة رقم 165، 1998.
- الجريدة الرسمية العدد 13 الصادرة في 1993/2/28.
- الجريدة الرسمية العدد 15 الصادرة في 1993/3/15
- Lasseque pierre, "lexique de comptabilité", 2 édition, Dalloz, paris, 1990
- Duclos Thierry, "dictionnaire de la banque ", séfi, canada, 1998.-
- Instruction №62/94, banque d'Algérie, 28/09/1994
- Instruction №73/94, banque d'Algérie, 28 /11/ 1994
- Instruction №74/94, banque d'Algérie, 29/11/1994.
- Media banque №16/95 (février/mars).